

- ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالإدارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ،
- وإذ تدرك ماللاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنوع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،
- ١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر كايمان^(١٦) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛
- ٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر كايمان غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛
- ٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال التنفيذ السريع لعملية تقرير المصير وفقاً للإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على جزر كايمان ؛
- ٤ - تلاحظ مع التقدير اشتراك الدولة القائمة بالإدارة في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر كايمان ، مما يمكن اللجنة من إجراء دراسة أعمى وأجدي بالحالة في الإقليم من أجل التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بغرض التنفيذ التام للإعلان ؛
- ٥ - تكرر تأكيدها أن من مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة أن توجد في الإقليم الظروف التي تمكن شعب جزر كايمان من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ؛
- ٦ - تؤكد من جديد أن شعب جزر كايمان هو نفسه الذي يحدد في نهاية المطاف وضعه السياسي مستقبلاً ، وفقاً للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان ، وتعيد تأكيد أهمية تنمية وعي لدى شعب الإقليم بالإمكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير ؛
- ٧ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ، وتحثها على أن تقدم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، الدعم المستمر ، على أوفى نحو ممكن ، لبرامج التنوع الاقتصادي التي تعود بالفائدة على شعب الإقليم ؛
- ٨ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تصون ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، حق شعب الإقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية وذلك باتخاذ التدابير الفعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛
- ٩ - تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فضلاً عن المؤسسات الإقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ، على اتخاذ كل التدابير اللازمة للتعجيل بالتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لجزر كايمان ؛
- ١٠ - تلاحظ المساعدة المستمرة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الإقليم ؛
- ١١ - ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر كايمان في وقت مناسب ، ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛
- ١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة إلى جزر كايمان في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

الجلسة العامة ٨٦

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

٤٦/٣٨ - مسألة مونتسيرات

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة مونتسيرات ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٧) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٧/٣٧ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ بشأن مسألة مونتسيرات ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثتين زائرتين تابعتين للأمم المتحدة إلى الإقليم في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ،

(١٧) المرجع نفسه ، الفصلان الثالث والثاني والعشرون .

(١٦) المرجع نفسه ، الفصل الحادي والعشرون .

عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال تمشياً مع الإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على مونتسيرات ؛

٤ - تلاحظ مع التقدير استمرار الدولة القائمة بالإدارة في المشاركة في أعمال اللجنة الخاصة ، مما يمكن اللجنة من إجراء دراسة أكثر جدوى للحالة في الإقليم بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للإعلان ؛

٥ - تكرر التأكيد على أن الدولة القائمة بالإدارة تتحمل المسؤولية عن تهئية تلك الظروف في مونتسيرات التي تمكن شعبها من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، بحرية ودون تدخل ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قراراتها الأخرى ذات الصلة بالموضوع ؛

٦ - تؤكد من جديد أن شعب مونتسيرات هو الذي يحدد بنفسه في نهاية المطاف وضعه السياسي مستقبلاً وفقاً لما يتصل بالموضوع من أحكام ميثاق الأمم المتحدة وفقاً للإعلان ، وتكرر دعوتها إلى الدولة القائمة بالإدارة لأن تشرع ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، في برامج للتثقيف السياسي ليكون شعب مونتسيرات على علم كامل بالخيارات المتاحة له في ممارسته لحقه في تقرير المصير والاستقلال ؛

٧ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، تعزيز الاقتصاد وزيادة المساعدة التي تقدمها إلى برامج التنوع ؛

٨ - تحيط علماً بما حدث من نمو في الصناعة التحويلية وصناعتي التشييد والسياحة ، وتحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، على تكثيف تنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى ، ولا سيما قطاعات الزراعة وتربية الماشية ومصائد الأسماك ، بما يعود بالنفع على الإقليم ؛

٩ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل اتخاذ تدابير فعّالة بالتعاون مع حكومة الإقليم ، لصون وضمان وكفالة حقوق شعب مونتسيرات في امتلاك موارده الطبيعية والتصرف فيها ، وفي تحقيق سيطرته على تنمية تلك الموارد في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١٠ - تحث أيضاً الدولة القائمة بالإدارة على أن تستمر ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، في تقديم المساعدة اللازمة لإضفاء الطابع المحلي على الخدمة المدنية ولا سيما في المستويات العليا ؛

١١ - تحيط علماً باستمرار اشتراك الإقليم في أعمال المجموعة الكاريبية للتعاون والتنمية الاقتصادية ، وكذلك المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الكاريبي ومصرف التنمية الكاريبي ،

وإذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة^(١٨) ، الذي ذكر فيه أن سياسة حكومته هي احترام رغبات شعب الإقليم في تقرير وضعه السياسي مستقبلاً ،

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ،

وإذ تلاحظ أن اقتصاد مونتسيرات قد نما بالقيمة الحقيقية خلال الفترة قيد النظر ، وبأنه قد اعتبر من غير اللازم في السنوات الأخيرة منح معونة للميزانية من الدولة القائمة بالإدارة لموازنة الميزانية العادية للإقليم ،

وإذ تلاحظ أنه قد أُجرى في سنة ١٩٨٢ استعراض داخلي للخدمة العامة لاحتياجات هذه الخدمة من التنظيم والتدريب وأن الأولوية ستعطى لإنشاء مركز تدريب للخدمة المدنية ،

وإذ تضع في اعتبارها مسؤولية الأمم المتحدة في معاونة شعب مونتسيرات على تحقيق أمنيته وفقاً للأهداف المبينة في الإعلان ،

وإذ تلاحظ المساعدة التي تقدمها تلك المؤسسات العاملة في الإقليم من بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ تدرك المشاكل الخاصة التي يواجهها الإقليم بسبب عزله وصغر حجمه وموارده المحدودة وافتقاره إلى الهياكل الأساسية ،

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة الموفدة من الأمم المتحدة توفر وسيلة فعّالة للتحقق من الحالة في الأقاليم التي تجري زيارتها ،

١ - تقرر الفصل المتعلق بمونتسيرات^(١٩) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب مونتسيرات غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ؛

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤثر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الإقليم بصورة

(١٨) المرجع نفسه . الدورة الثامنة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة

١١ ، الفقرات من ٩ إلى ١٦ .

(١٩) المرجع نفسه . الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/38/23) . الفصل الثاني والعشرون .

وإذ تشير إلى جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ،

وإذ تلاحظ المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية الإقليم ، وإذ ترحب بحضور وفد من جزر تركس وكايكوس في المؤتمر السنوي الخامس لمجموعة الكاريبي للتعاون والتنمية الاقتصادية الذي عقد برعاية البنك الدولي ،

وإذ تلاحظ الترتيبات المتخذة لتوفير التدريب الجامعي في الخارج والتدريب المهني في الإقليم ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالإدارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر تركس وكايكوس^(٢١) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر تركس وكايكوس ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر ، بأي حال من الأحوال ، ممارسة شعب الإقليم السريعة لحقه غير القابل للتصرف على النحو المبين في الإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تماماً الانطباق على جزر تركس وكايكوس ؛

٤ - تكرر تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة ملتزمة بأن تهيب في الإقليم الأحوال التي تمكن شعب جزر تركس وكايكوس من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ؛

٥ - تؤكد من جديد أنه تقع على عاتق الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، مسؤولية تنمية الأقاليم التابعة لها اقتصادياً واجتماعياً ، وتحت الدولة القائمة بالإدارة على أن تتخذ ، بالتشاور مع حكومة الإقليم ، التدابير اللازمة لتعزيز

وتطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإلى الحكومات المانحة والمنظمات الإقليمية أن تكتف جهودها للتجديد بالتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم ؛

١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى مونتسيرات في الوقت المناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

الجلسة العامة ٨٦

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

٤٧/٣٨ - مسألة جزر تركس وكايكوس

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر تركس وكايكوس ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٠) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر تركس وكايكوس ،

وإذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بالإقليم^(١٨) ، والذي ذكر فيه أن حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب تركس وكايكوس في تحديد الوضع الدستوري للإقليم مستقبلاً ، وإذ تضع في اعتبارها أهمية تنمية وعي لدى شعب الإقليم بالإمكانيات المتاحة له ،

وإذ تدرك الحاجة إلى كفالة التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وإذ تلاحظ مع التقدير اشتراك الدولة القائمة بالإدارة في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر تركس وكايكوس ، مما يمكن اللجنة من إجراء دراسة أوسع وأجدي للحالة في الإقليم ،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته ، بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي للإقليم وتوسيع قاعدته الاقتصادية ،

(٢٠) المرجع نفسه ، الفصول من الثالث إلى الخامس والفصل الثالث

والعشرون .

(٢١) المرجع نفسه ، الفصل الثالث والعشرون .